

CHECKED
افوض امرت الى الله ان الله اعلم

اعلم اصول الفقه علم يبحث فيه عن اثبات الادلة

الاحكام فموضوعه على المختار هو الادلة والاحكام جميعا

الاول من حيث انه مثبت والثاني من حيث انه مثبت

بتأيد ايزدي در شهر دهم كتاب در علم اصول فقه مسي

حساب

بتأيد ايزدي در شهر دهم كتاب در علم اصول فقه مسي

في المطبع الختلي باهتمام كرتير بفرايش كاتب

الحروف محمد منصور على تجاوز الله عن

سياسته وحتى الوسع جهد تمام نمود در تصحيح متن

وهو حبيب ونعم الوكيل في امره

٢٢

المراد من قوله ...

المراد من قوله ...

انه لا يقبل من انقل الهوى ودعى الناس اليه ...

المراد من قوله ...

الله صلعم واذا ثبت ان خيرا الواحد حجة قلنا ان كان الراوى معروفا بالفقه والتقدم في الاجتهاد كالمخلف الراشدين والعباد ...

المراد من قوله ...

المراد من قوله ...

[illegible]

مُتَخَبَّرٌ

الحَسَامِيُّ

للشيخ الإمام حسام الدين محمد بن محمد عمر الأنصاري ر.ه

المتوفى ٦٤٤هـ

مع شرحه العجيب المسمى بـ

النَّامِيُّ

للعلامة أبي محمد عبد الحق الحقاقي ر.ه

طبعة جديدة مطبوعة بالون

مكتبة المصطفى
كراني، باكستان

مُنْتَخَبُ الْحَسَامِيِّ

للشيخ الإمام حسام الدين محمد بن محمد عمر الأخيكتي رحمه الله
المتوفى ٦٤٤هـ

مع شرحه العجيب المسمى بـ

النَّامِي

للعلامة أبي محمد عبد الحق الحفاني رحمه الله

طبعة مديرة صمى موزنة



فلا يؤتمن على حديث رسول الله ﷺ.

[خبر الراوي المعروف]

وإذا ثبت أن خبر الواحد حجة قلنا: إن كان الراوي معروفاً بالفقه والتقدم في الاجتهاد، كالخلفاء الراشدين والعبادة الثلاثة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري وعائشة رضوان الله عليهم أجمعين وغيرهم ممن اشتهر بالفقه والنظر، كان حديثهم حجة، يترك به القياس، وإن كان الراوي معروفاً بالعدالة والحفظ دون الفقه،

= في الفرق الضالة حيث يدعون الحديث على مزخرفاتهم وينسبونه إلى النبي ﷺ. فلا يؤتمن: أي لا يظن صاحب الهوى أنه أمين على حديث رسول الله ﷺ، وتفصيل المقام أنه لا يخلو أهل الهوى إما أن بلغ اعتقاده إلى الكفر، كثلاة الروافض والمجسمة أو لا، فإن كان الأول فقد اختلف فيه، فذهب جماعة من أهل الأصول إلى قبول شهادته وروايته؛ لأنه من أهل القبلة يتمسك بالإسلام، وذهب الأكثرون إلى ردهما؛ لأنه كافر، وهو ليس بأهل الشهادة ولا الرواية، واختلف في القسم الثاني أيضاً فقال القاضي أبو بكر الباقلاني ومن تبعه: لا يقبل شهادته ولا روايته؛ لأنه فاسق لا يبالي بالمعصية، فكيف يعتمد على قوله، وذهب الجمهور إلى أنه يقبل شهادته، وأما الرواية فعند البعض مقبولة على الإطلاق، وقال البعض: لا يقبل إذا كان اتخذ هواه ملة، ودعا الناس إليه وهو مذهب عامة أهل الفقه والحديث، وبه رضي المصنف في المتن واختصاره، ونقل عن أبي اليسر رحمه الله أنه إن كان يكفر لا يقبل حديثه، وإن لم يكن يكفر فإن كان ممن يجوز وضع الأحاديث على رسول الله ﷺ لا يقبل خبره لتوهم الكذب كالكرامية.

قلنا: ولما فرغ من تقسيم الحديث باعتبار قوة روايته وكثرته واتصاله وانفصاله شرع في تقسيمه باعتبار حال الراوي بأنه إما معروف أو مجهول، والمعروف إما معروف بالفقه أو بالعدالة، والمجهول على خمسة أنواع. في الاجتهاد: كلمة "في" بمعنى اللام، والمعنى أن له تقدماً على غيره درجة لأجل الاجتهاد.

والعبادة الثلاثة: والعبادة جمع عبدل، مرخم عبد الله، والمراد بهم عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس، وقيل: عبد الله بن زبير بدل عبد الله بن مسعود، وقال الكرماني: العبادة أربعة: عبد الله بن زبير، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص رحمه الله. اشتهر بالفقه والنظر: مثل أبي بن كعب وأبي الدرداء رضي الله عنهما. يترك به القياس: خلافاً لما لك؛ لأن عنده القياس مقدم على خبر الواحد إذا خالفه، كما روي أن أبيه روى مرفوعاً: "من غسل الميت فليغتسل، ومن حمله فليترصاً". (رواه أبو داود [رقم: 3161] والترمذي [رقم: 993] وابن ماجه [رقم: 1463] وابن حبان والنسائي وأحمد، وقال أحمد: لا يصح في هذا الباب شيء) =

مثل أبي هريرة وأنس بن مالك رضي الله عنهما. فإن وافق حديثه القياس عمل به، وإن خالفه لم يترك إلا للضرورة وانسداد باب الرأي، وذلك مثل حديث أبي هريرة في المصراة.

= قالت عائشة: أوبئحس موتى المسلمين؟ وما على رجل لو حمل عوداً. (أخرجه أبو منصور البغدادي في كتابه من طريق محمد بن عمرو بن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب) فتأمل*.

ونحن نقول: القياس يحتمل بأصله في كل وصف؛ إذ كل وصف من أوصاف النص يحتمل أن يكون هو المؤثر في الحكم ويحتمل أن لا يكون، وخبر الواحد يقين بأصله، وإنما الشبهة في طريق وصوله، والاحتمال الثابت في الأصل أقوى من الاحتمال الثابت في الطريق بعد اليقين بالأصل فلا يعارض الخير.

وانسداد باب الرأي: قوله: "وانسداد" عطف تفسيرى لقوله: "للضرورة"، والمعنى إنما يترك حديث غير الفقيه إذا خالف القياس للضرورة، وهي أنه لو عمل بالحديث وقت المخالفة أيضاً لانسد باب القياس من كل وجه، وقد أمر الله تعالى بالقياس بقوله: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: ٢)، والحال أن الراوي غير فقيه، ويحتمل أنه نقل ذلك الحديث بالمعنى؛ لأنه كان شائعاً ذائعاً فيهم فيمكن أنه أخطأ فيه، ولم يدرك مراد رسول الله ﷺ، فحيثد كيف يعتمد على قوله: ويترك به القياس الثابت بقوله تعالى، فل هذه الضرورة تركنا هذا الحديث وعملنا بالقياس. حديث أبي هريرة رضي الله عنه: وهو ما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: "لاتصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردّها. وصاعاً من تمر". رواه مسلم [رقم: ٣٨١٥] وأبو داود، [رقم: ٣٤٤٣] والتصرية تفعل من الصرعى، وهو في اللغة الجمع، يقال: صرّبت الماء وصرّيته إذا جمعته، والمراد به في الحديث جمع اللبن في الضرع بالشد، وترك الحلب مدة ليحلب المشتري بعد ذلك، فيغتر بكثرة لبنه ويشريه بثمن غال.

فهذا الحديث مخالف للقياس من كل وجه؛ لأن القياس في ضمان العدوانات والبياعات كلها أن يكون مقدراً بالمثل في المثل، وبالقيمة في ذوات القيم، ف ضمان اللبن المشروب إما باللبن مثله وإما بالقيمة، ولو كان التمر قيمة فيه فينبغي أن يكون بحسب اللبن، لا أنه يجب صاع التمر قل اللبن أو كثر، فإذا لم يعمل بالحديث لكونه مخالفاً للقياس فليس للمشتري ولاية الردّ بسبب التصرية من غير شرط؛ لأن البيع يقتضي سلامة المبيع، وبقلة اللبن لاتفوت وصف السلامة؛ لأن اللبن ثمرة، وبعدمها لاينعدم وصف السلامة، فبقلتها أولى، هذا عند أبي حنيفة رضي الله عنه، =

* فتأمل: إشارة إلى أنه لا يحسن إيراد هذه الرواية كأن أباهريرة لم يكن مجتهداً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل أصول الفقه في الحلال والحرام على أن وفقنا لطبع

الحَسَامِي

المشهور الزامل المسمى بالحقير المسمى حسام الدين محمد بن محمد بن عمر الأسيكي

تحرره المصنف عمر بن محمد بن حسام الدين الأسيكي رحمه الله كان شاعرا بارعا في علم الدين الفقه
من ذيل النسخة سنة أربع وأربعين وستة وثلاثين ولفقه عليه محمد بن عمر الفرحاني وروى عن محمد الفخاري
والأسيكي نسبة إلى الأسيكي فتم الألف وسكون الفاء ونحوه وكسر السين المحذوف ثم الحاء ثم الكاف مفتوحة
ثم الشدة بلا من بلا فرفقتا فتكتب الحسامي نسبة إلى حسام الدين كذا ذكره السمعاني.

مع شرحه العجيب المسمى

بِالسَّامِي

الذي صنعه الفخر والذائق المسمى الفاضل المسمى المسمى عبدالحق الحق الحق بن محمد بن محمد

مير محمد كتب خانة آرام باغ كراچی

آيَةُ نُورٍ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَيْنِ

الحمد لله الذي جعل اصول الفقه مبني للحلال والحرام على ان وفقنا لطبعه

الحسامي

للمشايخ الامام الامعي ولقمة العلماء اللوذعي حسام الدين محمد بن محمد بن عمر الاخسيكي

ترجمته المصنف، هو محمد بن محمد بن عمر حسام الدين الاخسيكي رحمه الله، كان اماما بارعا مات يوم الاثنين الثامن من ذي القعدة سنة اربع مائة واربعين وست مائة وتفق عليه محمد بن عمر النوحا باذي ومحمد بن محمد البغاري، والاخيكي نسبة الى اخيكيث بنقرم الاف وسكون الحاء المعجمة وكسر السين المحملة ثم التفتيح ثم الكاف المفتوحة ثم التثنية بلدا من بلاد فرغانة والمنقب الحسامي نسبة الى لقبه حسام الدين، كن اذكروه والمعاني.

مع شرحه العجيب المشتملي

بالتام

الذي صنفه القهرير المذوق العالم الفاضل المحقق المولوي ابو محمد عبد الحق الحقاني بن محمد امير

ملازم الطبع والنشر

مير محمد، كتب خانہ مرکز علم و ادب آراہ باغ کراچی

واذا ثبت ان خبر الواحد حجة قلنا ان كان الراوي معروفاً بالفقه والتقدم في الاجتهاد كالخلفاء الراشدين والعبادلة الثلاثة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابي موسى الاشعري وعائشة رضوان الله عليهم اجمعين وغيرهم ممن اشتهر بالفقه والنظر كان حديثهم حجة يتركبه القياس وان كان الراوي معروفاً بالعدالة والحفظ والضبط دون الفقه مثل ابي هريرة وانس بن مالك

ودعا الناس اليه وهو من ذهب عامة اهل الفقه والحديث وبدرى المصطفى المتن واختصاره ونقل عن ابي اليسر انه ان كان يكفر لا يقبل حديثه وان لم يكن يكفر فان كان ممن يجوز وضع الاحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل خبره لتوهم الكذب كالكرامية واذا ثبت ان خبر الواحد حجة قلنا ولما فرغ من تقسيم الحديث باعتبار قلة رواته وكثرة اتصاله وانفصاله شرع في تقسيمه باعتبار حال الراوي بانه اما معروف او مجهول والمعروف اما معروف بالفقه والعدالة والمجهول على خمسة انواع فقال ان كان الراوي معروفاً بالفقه والتقدم في الاجتهاد كمل في بمعنى اللام والمعنى ان له تقدماً على غيره درجة لاجل الاجتهاد كالخلفاء الراشدين والعبادلة الثلاثة والعبادلة جمع عبدل مرخم عبد الله والمهاديم عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وقيل عبد الله بن زبير بدل عبد الله بن مسعود وقال الكرواني العبادلة اربعة عبد الله بن زبير وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابي موسى الاشعري وعائشة رضوان الله عليهم اجمعين وغيرهم ممن اشتهر بالفقه والنظر مثل ابي بن كعب ابي الدرداء كان حديثهم حجة يتركبه القياس خلافاً لما لاك لان عذبة القياس مقدم على خبر الواحد اذا خالفهما روى ابي هريرة لما روى مرفوعاً من غسل الميت فليغتسل ومن حمله فليتوضأ روى ابو داود في الترمذي وابن ماجه وابن حبان والنسائي واحمد وقال احمد لا يصح في هذا الباب شيء قالت عائشة او يغسل موتى المسلمين وعلى رجل لولح عودا راخرجه ابو منصور البغدادي في كتابه من طريق محمد بن عمرو بن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب فتأمل ونحن نقول القياس محتمل باصله في كل وصف اذ كل وصف من اوصاف النص يحتمل ان يكون هو المؤثر في الحكم ويحتمل ان لا يكون وخبر الواحد يقين باصله وانما الشبهة في طريق وصوله والاحتمال الثابت في الاصل قوي من الاحتمال الثابت في الطريق بعد اليقين بالاصل فلا يعارض الخبر وان كان الراوي معروفاً بالعدالة والحفظ والضبط دون الفقه مثل ابي هريرة وانس بن مالك رضي الله عنهما

له اشارة الى انه
يؤمن ايرادته
رواية كان
بهريرة لم يكن
مجتهداً ١٢ منه

فان وافق حديثه القياس عمل به وان خالفه لم يترك الا للضرورة
 واشدد ادباب الراي وذلك مثل حديث ابى هريرة في المصطرة و
 ان كان الراوي مجهولا

فان وافق حديثه القياس عمل به وان خالفه لم يترك الا للضرورة واشدد ادباب الراي قوله و
 اشدد اعطفت تفسيرى لقوله للضرورة والمعنى انما يترك حديث غير الفقيه اذا خالف القياس
 للضرورة وهي انه لو عمل بالحديث وقت المخالفة ايضا لاشدد باب القياس من كل وجه وقد
 امر الله تعالى بالقياس بقوله فاعتبروا يا اولى الابصار والحال ان الراوى غير فقيه ويجوز ان
 نقل ذلك الحديث بالمعنى لانه كان شائعا ذاعا فيهم فيمكن ان يخطأ فيه ولم يدرك
 من ادس رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف يعتمد على قوله ويترك به القياس الثابت
 بقوله تعالى فلهمذا الضرورة تركنا هذا الحديث وعلمنا بالقياس وذلك مثل حديث
 ابى هريرة في المصطرة وهو ما روى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصرخوا
 الا بل والغتم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان رضىها امسكها و
 ان منخطها ردها وصاعا من تمر رواه مسلم وابوداود والتصرية تعجيل من الصري وهو في اللغة
 الجمع يقال صريت الماء وصريته اذا جمعت والمراد به في الحديث جمع اللبن في الضرع بالشدة و
 ترك الحلب مدة ليحلب المشتري بعد ذلك فيغتر بكثرة لبنه وبشره بثمن غال فهذا الحديث
 مخالف للقياس من كل وجه لان القياس في ضمان العذوانات والبياعات كلها ان يكون مقدرا
 بالمثل في المثل وبالقائمة في ذوات القيم فضمان اللبن المشرب اما باللبن مثله واما بالقيمة ولو كان
 التمر قيمة فيه فيلبيح ان يكون بحسب اللبن لانه يجب صاع التمر قل اللبن او اكثر فاذا لم يعمل بالحديث
 لكونه مخالفا للقياس فليس للمشتري ولا لئلاخر بسبب التصرية من غير شرط لان البيع يقتضى
 سلامة المبيع ونقله اللبن لا تقوت وصف السلامة لان اللبن ثمرة وبعدها لا يتعدى وصف سلامة
 فيقتضى اولى هذا عند ابى حنيفة وذهب الشافعي وبالك الى ان التصرية عيب حتى كان للمشتري الخيار
 ان شاء ردها وصاعا من تمر ان شاء امسكها علامطا لهذا الحديث فاعلم ان هذا من ذهب عيسى بن ابان
 ولما عندنا لكرخي ومن تابعه من اصحابنا فليس فقه الراوى شرطا لتقديم الحديث على القياس بل يقبل خبر كل
 عدل ضابط اذا لم يكن مخالفا للكتاب السنة المشهورة ويقدم على القياس هذا هو الحق المبين واليه
 مال اكثر العلماء وهو لما اقر من الصحابة والتابعين وان كان الراوى مجهولا اى في رواية الحديث